

Distr.: Limited
3 July 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والأربعون

١٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد اليخاندرو توريس ليبوري (الأرجنتين)

إضافة

المسائل البرنامجية: التنقيحات المقترح إدخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة
٢٠٠٢-٢٠٠٥ (البند ٤ (ب))

البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر
الكاربي

١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في التنقيحات
المقترح إدخالها على البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6 (Prog.17)).

٢ - وقدم ممثل الأمين العام التنقيحات المقترحة ورد على الاستفسارات التي طرحت أثناء
نظر اللجنة في هذه التنقيحات.

المناقشة

- ٣ - أعرب المجتمعون عن تأييدهم للبرنامج وللتنقيحات المقترحة. ولوحظ مع التقدير إدراج الأحكام ذات الصلة من إعلان الألفية.
- ٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لتنمية منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأشاد المجتمعون بما يوظف به البرنامج من أعمال في مجال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث الطبيعية ومهام الإنعاش المتصلة بذلك كما أشادوا بمحاولة اللجنة تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.
- ٥ - ولوحظ أن التركيز انصب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل برنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرا للطابع الشمولي لهذه المسألة. وأعرب عن رأي يدعو إلى التركيز أيضا على المسائل التي تشغل المنطقة بدرجة رئيسية كالحد من الفقر والتنمية والآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلي.
- ٦ - ورأت الوفود ضرورة الإبقاء على الجملة التي اقترح شطبها في الفقرة ١٧-٣ وهي: "ومن الجوانب ذات الأولوية في هذه العلاقات المتبادلة بين البرامج الفرعية تعميم المنظور الجنساني وبحث موضوع الاستدامة البيئية وبناء المؤسسات وتحسين الأنظمة العامة"، لأنها تنطوي على مفهوم ذي أهمية بالنسبة للبرنامج بكامله.
- ٧ - ورحب معظم الوفود عن ترحيبهم بالاقتراح الداعي إلى إدراج الجملة الجديدة في الفقرة ١٧-٢١ وهي: "وفي سياق التنمية الاجتماعية والمساواة، سيتم التأكيد بوجه خاص على تعزيز النهج المتبع إزاء التنمية على أساس حقوق الإنسان وتعزيز السلام والديمقراطية". بيد أن سؤالاً طرح في هذا الصدد بشأن الولاية المتعلقة بالجزء الأخير من هذه الجملة، وهي "النهج المتبع إزاء التنمية على أساس حقوق الإنسان وتعزيز السلام والديمقراطية"، إذ أنه لا يستند بشكل سليم على أي ولاية محددة. وأعرب عن تخوف من أن الإضافة المقترحة في الفقرة ١٧-٢١ لا تتبع من ولاية للجنة على نحو ما أشارت الأمانة العامة. وأن الإضافة تجاوزت الهدف من تنقيحات الخطة المتوسطة الأجل التي ترمي إلى تحديث الخطة بالولايات ذات الصلة بعد اعتمادها.

٨ - وأعرب عن تخوف من أن تخفف بعض التنقيحات المقترحة من تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال القضاء على الفقر والظلم الاجتماعي.

٩ - وأعرب عن رأي يدعو إلى ضرورة التركيز في الفقرة ١٧-٢٢ (أ) على العدالة والمساواة في الميدان الاجتماعي، إلى جانب ما تم توجيهه من اهتمام لمسألة عدم المساواة بين الجنسين.

١٠ - وأعرب بعضهم عن تأييده للاقتراح الداعي إلى إدراج العبارة "وفي مجال استخدام مجموعة أساسية من المؤشرات الجنسانية لوضع السياسات العامة وتنفيذها" في الفقرة ١٧-٢٥ تحت البرنامج الفرعي ٥. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن إنشاء قواعد بيانات، على نحو ما أوصى به تقرير اللجنة الخاصة بكامل هيئتها في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة^(١)، يمكن أن يساعد على تجنب الازدواجية غير الضرورية ونشر أفضل الممارسات. وأعرب عن رأي يدعو إلى إعادة صياغة مؤشر الإنجاز في الفقرة ١٧-٢٨ (ج)، ليتحول التركيز من "توحيد المؤسسات الوطنية والإقليمية التي تعنى بالقضايا الجنسانية"، إلى "تعميم مراعاة قضايا المنظور الجنساني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة".

١١ - وأشير إلى أن التنقيحات يجب أن تتضمن إشارة إلى توافق آراء مونتييري الناشئ عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد مؤخرا.

١٢ - وأثيرت أخيرا استفسارات عما إذا كانت دورة عام ٢٠٠٢ لجمعية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أولت التنقيحات المقترحة دراسة كافية.

النتائج والتوصيات

١٣ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة التنقيحات التي اقترح الأمين العام إدخالها على البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بعد التعديلات التالية:

الفقرة ١٧-٣

- يحتفظ بالصياغة الأصلية للنص المقترح حذفه: "تعميم مراعاة المنظور الجنساني، (ومن الجوانب ذات الأولوية في هذه العلاقات المتبادلة بين البرامج الفرعية تعميم المنظور الجنساني وبحث موضوع الاستدامة البيئية وبناء المؤسسات وتحسين الأنظمة العامة) في الفقرة ١٧-٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6/Rev.1).

- يضاف في نهاية الجملة الثانية ما يلي: "وسيعتبر توافق آراء مونتييري، على النحو الذي اعتمده الجمعية العامة، أيضا بمثابة مبدأ توجيهي لتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة.

الفقرة ١٧-٢١

- يحذف الجزء المكتوب بالبنط الثقيل (يتم الاتفاق عليه بشكل نهائي في مشاورات مغلقة غير رسمية).

- ينقح الجزء المكتوب بالبنط الثقيل بحيث يصبح (يتم الاتفاق عليه بشكل نهائي في مشاورات مغلقة غير رسمية)

الفقرة ١٧-٢٢ (أ)

يستعاض عن العبارة المكتوبة بالبنط الثقيل "وتخفيف حدة الفقر مع التركيز على عدم المساواة بين الجنسين" بالعبارة التالية "وتخفيف حدة الفقر مع التركيز بصفة خاصة على تخفيف حدة عدم المساواة بين الجنسين في هذا الصدد".

الفقرة ١٧-٢٢ (ج) و (هـ)

- يحتفظ بالصياغة الأصلية الواردة في الفقرتين ١٧-٢٢ (ج) و (هـ) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6/Rev.1).

- يحتفظ بالنص الجديد الوارد في الفقرتين ١٧-٢٢ (ج) و (هـ).

الفقرة ١٧-٢٣ (ب)

- يحتفظ بالصياغة الأصلية للفقرة ١٧-٢٣ (ب) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6/Rev.1) وإعادة التقييم تبعاً لذلك، كمؤشر جديد.

- يحتفظ بالنص الجديد الوارد في الفقرة ١٧-٢٣ (ب).

الفقرة ١٧-٢٨ (ج)

يستعاض عن الفقرة ١٧-٢٨ (ج) بما يلي "تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند وضع وتنفيذ السياسة العامة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة".

الفقرة ١٧-٥٠ (ج)

- يحتفظ بالصياغة الأصلية للفقرة ١٧-٥٠ (ج) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6/Rev.1) وإعادة التقييم تبعاً لذلك، كمؤشر جديد.

- يحتفظ بالنص الجديد الوارد في الفقرة ١٧-٥٠ (ج).

الولايات التشريعية أضف:

بموجب قرار الجمعية العامة "١٧٨/٥٦ التجارة الدولية والتنمية".

البرنامج الفرعي ٤

يضاف قرار الجمعية العامة "١٩٤/٥٢ دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر".

يضاف قرار الجمعية العامة: "٢٠٢/٥٦ التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية".

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-23/10/Rev.1)، الفقرة ٨٤ (هـ).